



ملتقى السياسات العامة

الأطفال المتقلون: الأطفال المصريون المهاجرون غير المصحوبين بذويهم

إعداد
أسامة سلامة
شيماء شكر

٢٠١٨

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلفين أو المحررين ولا تعكس سياسات وآراء اليونيسيف أو الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وقد تم نشرها لتشجيع مزيد من الحوار حول القضايا التي تؤثر على الأطفال في مصر، في محاولة لإكساب الخريجين الشباب مهارات صياغة حلول السياسة العملية.

الأطفال المتنقلون:
الأطفال المصريون المهاجرون غير المصحوبين بذويهم

إعداد*
أسامة سلامة
شيماء شكر

٢٠١٨

* تم ترتيب الأسماء هجائياً.

تم نشر و ترجمة هذه الورقة بواسطة ملتقى السياسات العامة
كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة

مدير مشروع ملتقى السياسات العامة:

د. ليلي البرادعي، أستاذ الإدارة العامة

مدير مشارك للمشروع:

د. شاهجهان بوهيان، أستاذ مساعد في الإدارة العامة - العميد المشارك للإدارة
والدراسات الجامعية

مدير المشروع:

محمد قدرى، ماجستير السياسات العامة

منسق المشروع:

وليد الديب

قائمة المحتويات

٤	الموجز التنفيذي
٥	مقدمة
٦	تعريف الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم
٧	مظاهر مشكلة الأطفال المتنقلون
٨	حجم مشكلة الأطفال المصريين المهاجرين غير المصحوبين بذويهم
٨	الجهود المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية
٩	عوامل الطرد وال جذب للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم
	إنجازات تم تحقيقها في مكافحة مشكلة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين
١٠	بذويهم
١١	مخاطر مشكلة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم
١٣	بدائل السياسات
١٣	البدائل الوقائية
١٦	البدائل الحمائية
١٨	بدائل المقاضاة
١٩	بدائل الشراكة
٢١	الخلاصة والتوصيات
٢٣	المراجع
٢٥	ملحق أ: تحليل البدائل بأسلوب PASTEL

الموجز التنفيذي

الأطفال في الوقت الحالي أصبحوا يشكلون جزءاً معترفاً به من تدفقات الهجرة العالمية والمختلطة الحالية وخاصة في البلدان النامية، وتعتبر هذه الهجرة مجالاً جديداً من مجالات الاهتمام والتركيز بسبب مخاطرها ليس فقط على الأطفال ولكن أيضاً على المجتمع بأسره، لذا تميل المناقشات الأكاديمية وفي مجال السياسات إلى أن الأطفال يمثلون ضحايا سلبيين للاستغلال، وقد يشمل ذلك حالات الإتجار والإكراه على التنقل والعمل في أوضاع استغلالية، فالهجرة هي إحدى السمات المؤلدة لشواطئ البحر الأبيض المتوسط، وقد جذبت انتباه الرأي العام نظراً لكونها مشكلة حساسة للغاية للأطفال الضحايا، وقد أصبحت هذه الأزمة ظاهرة لا تتعلق فقط بالشباب ولكن أيضاً بالأطفال الذين يمكن تصنيفهم بأنهم «غير المصحوبين بذويهم».

زادت تحركات الأطفال غير النظامية من الشرق الأوسط إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط بعد الربيع العربي، وهو ما حدث كمحاولة لتجنب ويلات الحرب والمشاكل الاقتصادية.

تناقش هذه الورقة قضية الأطفال المصريين غير المصحوبين بذويهم، وتعرض أولاً نظرة على مظاهر تلك المشكلة في مصر والعوامل الرئيسية والأسباب المعلقة بظاهرة هجرة الأطفال غير المصحوبين بذويهم، كما تلقي الضوء على مخاطر تلك المشكلة، وبعدها يتم تحليل الجهود الفعلية المبذولة لحل هذه المشكلة مع توضيح سياسات الحكومة المصرية لخفض أعداد الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وتختتم بتقديم التوصيات حول كيفية حل هذه الأزمة في المستقبل القريب.

وتعد النتيجة الرئيسية التي توصلت لها هذه الورقة هي أن هذه الظاهرة تتزايد في بعض المحافظات الأكثر حرماناً في البلاد، وعلى الرغم من اتخاذ عدد من الإجراءات من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذه القضية، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد لمنع تحول هذه الظاهرة إلى نمط منتشر بين الأطفال المصريين، لذا تقدم الورقة أربعة أساليب للتدخل: وهي النهج الوقائي والنهج الحمائي ونهج المقاضاة ونهج الشراكة، وفي كل من هذه النهج يتم تحليل بدائل السياسات، وأخيراً تُختتم الورقة بتوصيات تشمل: أهمية رفع مستوى الوعي لدى الأطفال وعائلاتهم والحاجة إلى تقديم خدمات تعليمية جيدة وتوفير المعلومات ودعم سوق العمل لخلق المزيد من فرص العمل.

الكلمات المفتاحية:

الأطفال غير المصحوبين بذويهم، مصر، الهجرة غير النظامية، السياسات العامة، الأطفال المتنقلون.

مقدمة:

في الآونة الأخيرة زادت الهجرة غير النظامية للأطفال من مصر بشكل كبير، وخاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١، حيث يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠١٦ إلى أن مصر تعد من بين أكبر الدول المساهمة في هذا النوع من الهجرة، وبالإرقام، بلغت نسبة الأطفال غير المصحوبين بذويهم ٢٨٪ من إجمالي عدد المهاجرين في عام ٢٠١١، وارتفعت إلى ٤٩٪ في عام ٢٠١٤، ثم إلى ٦٦٪ في عام ٢٠١٦، حيث توجد أسباب كثيرة لقضية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم في مصر، وتعد الأسباب الأكثر تأثيراً هي الفقر والبطالة والسعي لحياة أفضل، وقد تم وضع استراتيجيات للتعامل مع الأزمة من خلال التعامل المباشر مع سماسرة القوارب والتحدث إلى الشباب وتأمين الحدود وإتاحة الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وتحسين الجودة الشاملة لهذه الخدمات، وتدعو هذه الاستراتيجيات أيضاً إلى برامج حماية تهدف إلى نشر الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية ونشر برامج التوعية تلك في جميع أنحاء المجتمع المصري وخاصة في المناطق الريفية (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦).

قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجراء دراسة بالتعاون مع وزارة الخارجية تحت عنوان: «الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بذويهم» وقد أوضحت أن جميع المهاجرين غير المصحوبين بذويهم من الذكور، حيث بلغت نسبة الأطفال منهم ٩٩,٩٪، وتتزايد هذه النسبة في الفئة العمرية ١٦ - ١٨ عاماً (٧٣,٢٪)، في حين أن هذه النسبة في الفئة العمرية ١٢-١٥ عاماً تصل إلى ٢٥,٢٪. وتوضح النسب أيضاً أن الأطفال غير المصحوبين بذويهم عادةً ما يتسربون من التعليم، كما تشير الدراسة إلى أن ضعف المستوى التعليمي للوالدين وأميتهم يعد سبباً لهذه الظاهرة، حيث يبلغ معدل الأمية بين آباء وأمهات الأطفال غير المصحوبين بذويهم ٥٩,٣٪، وقد كشفت الدراسة أيضاً أن ثلاثة أرباع الأطفال يعيشون مع أسرهم، وعلى الرغم من هذه العلاقة الواضحة، إلا أن ١٧٪ من الأطفال يعانون من مشاكل مع والديهم، كما هرب خمسة في المائة من العينة من منازلهم أثناء حياتهم بسبب مشاكل عائلية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٦).

يدرك عدد كبير من الأطفال المهاجرين المصريين أن قواعد الاتحاد الأوروبي تسمح للأطفال غير المصحوبين بذويهم بالبقاء في دولة الوصول، وتعترف بعض الدول الأخرى بحق الطفل في الإقامة مثل القانون الإيطالي، لذا يقوم معظم الأطفال بتسليم أنفسهم للشرطة لعلمهم أن هذا سيؤدي إلى استمرار حياتهم ربما في ظل ظروف أفضل بطريقة منظمة ودون ملاحقة قضائية، وقد تبين في إحدى الدراسات أن أكثر من ٥٠,٣٪ من الأطفال لديهم إصرار كبير على تكرار تجربة أقرانهم لأنهم أيضاً لديهم أسباب لليأس (جريدة اليوم السابع).

يحاول الأطفال إيجاد طرق بديلة للسفر وجمع الأموال بسرعة حتى لو كان ذلك أمراً شاقاً، وقد تبين أن ما يقرب من ٦٨٪ من الأطفال الذين شملتهم العينة يرون أن ظاهرة هجرة الأطفال غير النظامية ترجع إلى أن البلاد لا توفر العمل من البداية، يليها رغبتهم الشخصية في حياة أفضل بنسبة ٢٤,٣٪ (جريدة اليوم السابع).

تعريف الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم:

يتم تعريف الطفل المهاجر غير المصحوب بذويه أو القاصر غير المصحوب بذويه بأنه أي طفل عمره أقل من ١٨ عامًا يختار الانتقال من المنزل والعيش في وجهة مختلفة دون أحد الوالدين أو الوصي البالغ، وهو ما يشمل أيضًا الأطفال الذين يدخلون أي بلد بطريقة غير قانونية - وفقا للتعريف الوارد أعلاه - لأنهم يفتقرون إلى الوضع القانوني لدخول بلد العبور أو بلد الاستقبال، ويتم تعريف الأطفال غير المصحوبين بذويهم على النحو المحدد في المادة ١ من اتفاقية حقوق الطفل بأنهم الأطفال الذين انفصلوا عن كل من الوالدين والأقارب الآخرين ولا يتم رعايتهم من قبل شخص بالغ (اليونيسف، ٢٠١٤)، وبالإضافة إلى ذلك، يتم تعريف الأطفال المنفصلين عن ذويهم وفقا للتعريف الوارد في المادة ١ من الاتفاقية المذكورة بأنهم الأطفال الذين انفصلوا عن كلا الأبوين أو عن الشخص المسؤول قانونا أو عرفا عن تقديم الرعاية الأولية لهم ولكن دون الانفصال بالضرورة عن أقربائهم الآخرين، وبالتالي قد يشمل هؤلاء الأطفال الذين يرافقهم أفراد بالغون آخرون من الأسرة (بوابة بيانات الهجرة، ٢٠١٨).

ووفقا للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل يتم تعريف القاصر أو الطفل غير المصحوب بذويه بأنه من انفصل عن كلا الوالدين، كما تعرف اللجنة الأطفال المنفصلين عن ذويهم بأنهم «الأطفال الذين انفصلوا عن كلا الأبوين أو عن الشخص المسؤول قانونا أو عرفا عن تقديم الرعاية الأولية لهم ولكن دون الانفصال بالضرورة عن أقربائهم الآخرين»، وتطبق هذه اللجنة أيضا هذا التعريف على الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم الذين يجدون أنفسهم خارج بلد جنسيتهم (بما يتوافق مع المادة ٧) أو خارج بلد إقامتهم المعتادة إذا كانوا بلا جنسية (لجنة حقوق الطفل، ٢٠١٣).

يتم النظر إلى هذا المفهوم بشكل مختلف من جانب كل من الدولة المرسله والدولة المستقبلة، لأنه من منظور الدولة المستقبلة يجب على الأفراد الدخول بشكل قانوني بجواز سفر وتأشيرة سارية المفعول ولا يجوز لهم الإقامة أو العمل بشكل غير نظامي، أما من وجهة نظر الدولة المرسله ينبغي أن يكون للأشخاص التابعين لولايتها القضائية وثائق سفر صالحة وأن يلتزموا بقوانينها من أجل مغادرة البلاد.

إن انتقال الأطفال بشكل غير نظامي يُطلق عليه عدة مسميات مثل الأطفال المتنقلين والهجرة غير الشرعية والهجرة غير النظامية، وكلها مسميات تشير إلى الأطفال الذين يتنقلون بين البلدان بصحبة مقدمي الرعاية أو دونهم، وهو ما يحدث لعدة أسباب؛ فهم يعتقدون أن الهجرة هي الحل الوحيد للتغلب على مشاكلهم التي قد توفر لهم فرص معيشية أفضل، وبالتالي يبذلون قصارى جهدهم للهجرة بشكل شرعي أو غير شرعي، إلا أن هذا النوع من الهجرة دائما ما يضعهم في مواقف صعبة مثل زيادة خطر الاستغلال الاقتصادي أو الجنسي أو سوء المعاملة أو الإهمال أو العنف.

يوجد ثلاث فئات رئيسية للأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عن ذويهم؛ الفئة الأولى

هم الأطفال المنفصلون عن عائلتهم أو القائمين على رعايتهم خلال التنقل، وينبغي أن يحظى هذا النوع بإمكانية الوصول إلى المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأخصائيين الاجتماعيين حتى يتم اتخاذ الإجراءات في مراكز الاستقبال والعبور للسماح بلم شمل الأسرة بشكل فوري، أما الفئة الثانية فتشمل: الأطفال الذين بدأوا رحلتهم كأطفال غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم ويسافرون حالياً مع مجموعات من الأشخاص، ويكون معظمهم من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة ويحاولون تجنب التسجيل في الجهات الرسمية أو يدعون كونهم شباب بالغين، والفئة الثالثة هي: الأطفال الذين توقفت هجرتهم بسبب نقص الموارد.

هناك أيضاً فئة الأطفال غير المصحوبين بذويهم طالبي اللجوء: وهم الأطفال الذين يطلبون اللجوء بأنفسهم والذين انفصلوا عن والديهم ولا يتلقون الرعاية من قبل أحد البالغين الذي يتولى تلك المسؤولية بموجب القانون أو العرف، وفي الوقت نفسه فإن الطفل المهاجر غير المصحوب بذويه الذي لا يطلب اللجوء هو أي طفل لا يطلب اللجوء لأن أسباب وجوده في بلد جديد لا ترتبط بالسعي للحصول على الحماية أو لأنه قد لا يحمل وثائق أو لأنه لم يتم نصحه بحاجته إلى القيام بذلك، وقد يكون قد انفصل عن كلا الوالدين ولا يتم الاعتناء به من قبل شخص بالغ يتولى تلك المسؤولية بموجب القانون أو العرف (هيرتس رعاية الأطفال، ٢٠١٨).

مظاهر مشكلة الأطفال المتنقلون:

شهد العالم في الوقت الحالي فترة من الحراك البشري لم يشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فبعد الربيع العربي في عام ٢٠١١ زادت التدفقات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو أوروبا بشكل كبير بسبب زيادة العنف وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن على سبيل المثال لا الحصر، حيث بلغ عدد التحركات غير النظامية ١,٠٠٠,٠٠٠ تقريباً في عام ٢٠١٥، وهو رقم يصل إلى أربعة أضعاف العدد الإجمالي لعام ٢٠١٤ (طريق الهجرة وسط البحر الأبيض المتوسط، ٢٠١٧)، ويعتمد الأطفال المهاجرون غير المصحوبين بذويهم على عدة طرق غير قانونية للهجرة إلى بلدان أخرى مثل: اللجوء لخدمات شبكات التهريب أو التخفي بمساعدة العاملين في الإتجار بالبشر أو الدخول عبر الحدود بشكل غير شرعي.

تشكل قضية الهجرة غير الشرعية للأطفال الصغار في مصر تهديداً خطيراً، ليس فقط للبلدان المستقبلية، ولكن للبلدان المرسلّة أيضاً، وهناك اعتقاد سائد بأن هجرة هؤلاء الأطفال تعتبر تخفيفاً لعبء الواقع على الدولة ومؤسساتها لتوفير الخدمات الأساسية (التعليم - الصحة - الإسكان - وغيرها)، لكن هذا ليس هو الحال دائماً، ويتضاعف التهديد إذا ما تم تنفيذ عملية الهجرة بموافقة الأسرة التي تعتبر سفر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ عاماً أمراً مفيداً: أولاً لتخفيف عبء توفير العيشة للأطفال عن الوالدين وفي مواجهة ارتفاع مستمر في أسعار السلع الأساسية، والفائدة الثانية هي أن هؤلاء الأطفال بدلاً من أن يكونوا عبئاً على الوالدين يصبحون مصدر دخل يحسن ظروف معيشة الأسرة من خلال التحويلات المالية، وتكون هذه التحويلات هي المصدر

الرئيسي لدخول الأسرة خاصة في المناطق الريفية حيث توجد زيادة كبيرة في عدد أفراد الأسرة وتكون الزراعة هي المهنة الرئيسية، إلا أن كل هذه الفوائد التي قد تبدو جذابة على مستوى الأسرة والفرد يمكن أن تجلب الكثير من المخاطر والعيوب لتلك العائلات في حالة فشل الابن في رحلته، ولبلد الذي قد يعاني من هجرة الكفاءات، أو زيادة الوفيات بسبب التحركات السرية.

حجم مشكلة المصريين المهاجرين غير المصحوبين بذويهم:

يُصعب تحديد حجم مشكلة الهجرة غير الشرعية بسبب طبيعة هذه الظاهرة ووضع المهاجرين غير الشرعيين الذي قد يتباين أولاً بين الأشخاص الذين يدخلون بشكل غير قانوني إلى الدول المستقبلية ويكونون غير مؤهلين للحصول على الوضع القانوني، وثانياً بين الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بشكل قانوني ويبقون هناك بعد انتهاء إقامتهم القانونية، وثالثاً بين الأشخاص الذين يعملون بشكل غير قانوني أثناء مدة الإقامة المسموح بها.

وقد صرحت وزارة الخارجية المصرية أن عدد المصريين الذين حاولوا الوصول إلى إيطاليا بطريقة غير شرعية خلال الفترة من ٢٧ أكتوبر ٢٠١٢ حتى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣ بلغ ٤٧١١ مصرياً من بينهم ١٢١٤ من القصر الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وتشير بيانات المجلس القومي للطفولة والأمومة إلى أن أعلى معدلات للهجرة غير الشرعية في مصر تكون بين القصر، حيث تجاوزت ٤١٪ من إجمالي عدد المهاجرين وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٤.

وقد كشفت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً أن مصر احتلت مرتبة متقدمة في مجال الهجرة غير الشرعية للأطفال عن طريق البحر خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، وسجلت إحصاءات المنظمة في عام ٢٠١٤ هجرة ٢٠٠٧ طفل من مصر إلى إيطاليا وحدها، وبشكل إجمالي هاجر ١٧١١ طفلاً غير مصحوبين بذويهم خلال تلك الفترة (مشروع الاحتجاز الدولي، ٢٠١٨).

وقد أكدت وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج نبيلة مكرم على خطورة هذه المشكلة وذلك على هامش مشاركتها في مؤتمر اقتصادي بعنوان «مصر أولاً مع الشباب» في ٢١ نوفمبر ٢٠١٦، وقالت أن مصر تحتل المرتبة الأولى بين دول العالم في الهجرة غير الشرعية، وتعتبر المحافظات ذات أعلى معدلات للمهاجرين غير الشرعيين هي كفر الشيخ والغربية والفيوم.

الجهود المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

اتخذت الحكومة مصرية مجموعة من الإجراءات للتعامل مع جريمة الهجرة غير الشرعية تباينت ما بين التدابير التشريعية والإجرائية، وكان من أهمها: أولاً: التدابير التشريعية بما في ذلك إصدار الدولة لعدد من القوانين الجديدة لتجريم الهجرة غير الشرعية وفرض عقوبات على مرتكبيها، وهو ما يشمل: (١) قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، (٢) القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، ثانياً: تشمل التدابير الإجرائية مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبناها الدولة من أجل وقف الهجرة غير الشرعية وتشمل: (١) إنشاء

اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في الأفراد بموجب أحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ ومقرها وزارة العدل، (٢) إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨٠ لسنة ٢٠١٤ والتي تضم ممثلين عن جميع الجهات والهيئات الوطنية ذات الصلة، ومقرها وزارة الخارجية، (٣) وضع لوائح وقواعد صارمة بالتنسيق مع بعض القنصليات الأجنبية للتحقق من الوثائق المزورة المقدمة ممن يرغبون في السفر إلى الخارج، والتنسيق مع حرس الحدود للسيطرة على التسلسل غير المشروع عبر الحدود، وبالإضافة إلى ذلك تم بذل جهود مكثفة للسيطرة على العناصر النشطة في مجال الهجرة غير الشرعية، (٤) تنظيم الكثير من برامج التوعية بهدف توعية الشباب والأسر بمخاطر الهجرة غير الشرعية، خاصة في المحافظات التي تحتل المرتبة الأولى في هذا الصدد (ماجالا، ٢٠١٧).

عوامل الطرد والجذب للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم:

شكلت المعدلات المتزايدة للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم علامة مميزة في تدفقات الهجرة الدولية الأخيرة، ولا تتعلق المشكلة فقط بالاتحاد الأوروبي؛ حيث يصل الأطفال المهاجرون غير المصحوبين بذويهم بأعداد متزايدة إلى بلدان أمريكا الوسطى والولايات المتحدة (سيسيليا وكريستا، ٢٠١٧). وبالتالي تختلف الأسباب المحفزة للهجرة من سياق إلى آخر، ووفقاً لتقرير «المشكلة العالمية المتعلقة بالأطفال والمراهقين المهاجرين غير المصحوبين وحقوق الإنسان» الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، يهاجر الأفراد لأسباب مختلفة متعددة الطبقات تتباين وفقاً للبلد الأصل والخلفيات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، ويكون لدى بعض الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم الحافز لطلب اللجوء في الدول المستقبلية، بينما يسعى آخرون فقط إلى الاندماج في المجتمع المضيف لاكتساب فرص اقتصادية أفضل (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٠١٨).

تتضمن الأسباب العامة والمشاركة للهجرة التي وردت في الأدبيات سوء الأحوال المعيشية ومحدودية الوصول إلى التعليم وندرة الفرص الاقتصادية والعنف (سيسيليا وكريستا، ٢٠١٧).

وبالنسبة لمصر تؤثر بعض العوامل ذات الصلة أكثر من غيرها، فوفقاً للتقييم الذي قام بإجرائه مبادرة ريتش ومنظمة اليونيسيف حول هوية الأطفال الذين يهاجرون من مصر إلى إيطاليا يوجد العديد من عوامل الطرد، إذ احتل عدم الوصول إلى الفرص الاقتصادية المرتبة الأولى بين تلك العوامل بفارق كبير، حيث شكل ٨١٪ من الإجابات التي قدمها الأطفال، وجاءت محدودية الوصول إلى التعليم في المرتبة الثانية بنسبة ٥٣٪، وبالإضافة إلى ذلك بلغت نسبة من أشاروا إلى قلة أساسيات المعيشة ٢٢٪، بينما جاء الاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية بنسبة ٩٪، لذا يمكن استنتاج أن عوامل الطرد الخاصة بالأطفال المهاجرين المصريين غير المصحوبين بذويهم تكون معظمها مادية، وذلك على النقيض من عوامل الطرد المتعلقة بالعنف في أمريكا الوسطى.

وبالنسبة لعوامل الجذب التي تشجع الهجرة إلى البلدان المضيضة يحدد التقرير خمسة عوامل

رئيسية، شكلت الفرص الاقتصادية الأفضل ٦٣٪ من الإجابات وهو ما يعكس عامل الجذب الأكثر انتشاراً بين المهاجرين، ويأتي الحصول على تعليم أفضل في المرتبة الثانية بنسبة ٥٣٪، وعلاوة على ذلك شكل وجود العائلة في وجهة الهجرة عاملاً مهماً حيث أشار ٢٥٪ من المستجيبين إلى ذلك كعامل جذب لدولة الوجهة المضيفة، كما أشار ٩٪ إلى وجود الأصدقاء في وجهة الهجرة، وهو ما يعكس تأثير ضغط الأقران كعامل محفز، وأخيراً جاء احترام حقوق الإنسان بنسبة ٦٪ من الإجابات.

يجب أن تتعامل الحكومات مع قضية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم من خلال معالجة الدوافع الرئيسية لهذه الظاهرة، وفي الحالة المصرية تتمثل الأسباب الرئيسية التي تشجع هجرة القصر غير المصحوبين بذويهم في عدم توفر فرص اقتصادية ومحدودية الوصول إلى التعليم وعدم وجود ضروريات المعيشة، ويجب على الحكومة العمل على إتاحة الفرص للشباب وخاصة في المدن والبلدات المسؤولة عن الأعداد المرتفعة من الشباب المهاجرين، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تعمل الحكومة بالتعاون مع الدول المستقبلة لإتاحة طرق قانونية للهجرة لمنع الشباب من اللجوء إلى الطرق غير القانونية والمهربين، وتعد حملات التوعية عنصراً هاماً في استجابة الحكومة لمواجهة ضغوط الأقران في بعض المناطق، وقد نفذت الحكومة المصرية بالفعل بعض الخطوات القانونية والإجرائية لمكافحة هذه الظاهرة (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦).

وقد كثفت السلطات المصرية حملتها على الهجرة غير الشرعية منذ عام ٢٠١٦، وأدى عدد من القوانين والاتفاقيات المحلية مع الدول الأوروبية إلى تشكيل أنماط هجرة اللاجئيين على مدى السنوات القليلة الماضية، وهو ما يشمل قانون مكافحة تهريب البشر الذي صدر في عام ٢٠١٦ والذي فرض لأول مرة عقوبات على المهربين في حين عمل على حماية حقوق المهاجرين، وقد سبق ذلك بعامين إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية وذلك بهدف مكافحة الهجرة غير النظامية وزيادة الوعي بهذه القضية (نيلسن، ٢٠١٨).

إنجازات تم تحقيقها في مكافحة مشكلة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم

هناك العديد من المنظمات التي أجرت دراسات بحثية وتجريبية فيما يتعلق بالأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم مثل منظمة اليونيسف والمجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والمنظمة الدولية للهجرة والعديد من الدراسات الأكاديمية الفردية الأخرى في الجامعات، كما تصدر منظمة اليونيسف تقريراً سنوياً عن الأطفال المصريين مع التركيز على الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، وللمنظمة الدولية للهجرة العديد من المكاتب التي تساعد الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، ولديها أيضاً مشاريع تقدم المساعدة لهم.

تتولى اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر مهمة الاستجابة إلى قضية الأطفال المتنقلين من خلال تعزيز قدرة السلطات الحكومية على توفير الرعاية البديلة للمحتجزين والمفرج عنهم والمصريين العائدين (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠١٨).

وقد قام المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بإجراء دراسة بالتعاون مع وزارة الخارجية حول ظاهرة «الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين بذويهم»، وقد هدفت الدراسة إلى طرح العديد من طرق الإصلاح على المخططين للمساعدة في السيطرة على هذه الظاهرة من خلال تحديد الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأطفال المهاجرين، وقد اختار المركز العينة في الفئة العمرية ما بين ٩ و ١٨ عامًا والتي لديها خصائص الأشخاص الذين يهاجرون بشكل غير شرعي، وقد بلغ إجمالي عدد المشاركين ٩٨٠ طفلاً تم اختيارهم من ١٠ محافظات: وهي الغربية والشرقية والمنوفية والدقهلية وكفر الشيخ والقليوبية والبحيرة والفيوم وأسيوط والأقصر، وقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات تحت عنوان «استراتيجية المواجهة» ليستخدمها المسؤولون لوضع سياسات واستراتيجيات مختلفة لمواجهة هذه الظاهرة، أولاً تحتاج مواجهة هذا الخطر إلى استراتيجية تتعامل مع ثلاثة أطراف رئيسية: وهي السماسرة والشباب وحرس الحدود، وهناك أيضاً حاجة كبيرة لتحسين جودة مدخلات العملية التعليمية ورفع مستوى التعليم الفردي (الملط، ٢٠١٨).

من أجل معالجة هذه المشكلة في المستقبل تضع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر هذا الملف في إطار استراتيجيتها القادمة (٢٠١٦-٢٠١٨) لمكافحة الهجرة غير الشرعية، إذ ترغب في ضمان حياة كريمة للأطفال وأسرهم، لذا ستواصل اللجنة تنفيذ حملات التوعية.

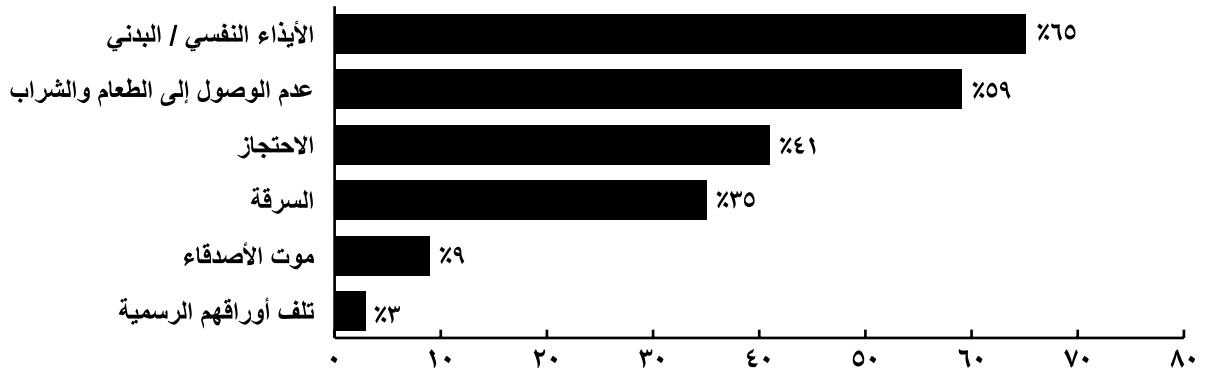
يعمل المجلس القومي للطفولة والأمومة على وضع نظام لحماية الطفل يكون أكثر مراعاة لاحتياجات الأطفال المتنقلين، ويجب أن تلعب لجان حماية الطفل على مستوى المراكز والمحافظات دوراً قيادياً في ضمان إدراج الأطفال المهاجرين واللاجئين ضمن مسؤوليتها، وذلك وفقاً لقانون الطفل والإجراءات التشغيلية الموحدة على المستوى الوطني بشأن التعامل مع الحالات، ويجب توفير الدعم للأطفال العائدين إلى مصر والمتابعة الدقيقة لحالاتهم بما في ذلك جهود لم شمل الأسرة، وقد تم بالفعل تنفيذ ذلك بنجاح في عدد من المحافظات شملت أسوان ودمياط، ويمكن تعميم النموذج على المستوى الوطني لدعم الأطفال العائدين (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠١٨).

مخاطر مشكلة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم:

أثناء رحلة الهجرة، يواجه الأطفال غير المصحوبين بذويهم المهاجرون إلى أوروبا من مصر صدمة في صورة التعرض لمجموعة متنوعة من الضغوطات، والتي قد تشمل التعرض إلى عدة أشكال من العنف، فقد يواجهون أنواعاً مختلفة من العنف في بلدتهم الأم وأثناء رحلة الهجرة أو بمجرد

وصولهم إلى البلدان المضيفة، وقد لا يمكنهم العثور على مياه للشرب وتوفر كميات صغيرة فقط من الطعام الصالح للأكل، وبالإضافة إلى ذلك قد يتعرضون للإيذاء اللفظي و/ أو البدني على أيدي المهربين، وقد تسلب ممتلكاتهم، وإلى جانب نقص الاحتياجات الأساسية قد يشهدون وفاة مهاجر آخر، وتشمل عوامل الخطر الأخرى تعرض الأطفال لظروف قاسية في البحر، بما في ذلك التعرض للأمواج ودرجات الحرارة الباردة خلال ساعات الليل مما يؤدي إلى انخفاض درجة حرارة الجسم وفي بعض الأحيان الإصابة بهبوط حاد في حرارة الجسم، إلى جانب مخاطر كبيرة على صحتهم الجسدية (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠١٨).

الصعوبات التي واجهت الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم خلال رحلة هجرتهم غير النظامية



المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، الأطفال المصريون المهاجرون غير المصحوبين بذويهم: دراسة حالة عن الهجرة غير النظامية.

يواجه الأطفال المهاجرون المصريون غير المصحوبين بذويهم قدراً هائلاً من المخاطر تشمل احتجازهم في مراكز الاحتجاز أو صعوبة أو عدم القدرة على التعبير عن احتياجاتهم بسبب الحواجز اللغوية والإساءة اللفظية والعنصرية، ومن أبرز الصعوبات والمخاطر التي قد يواجهها الأطفال سواء خارج أو داخل مرافق الحماية (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦): أولاً يكون لنقص المترجمين إلى العربية و علماء النفس المدربين تأثير أساسي على القصر، وثانياً يكون بعض الأطفال غير قادرين على الحصول على معلومات حول وضعهم والخيارات المتاحة لهم، وثالثاً يتم تزويد الأطفال في بعض الملاجئ بقطعة ملابس أساسية واحدة فقط تكون حالتها سيئة، وبناء عليه يكون على الأطفال ارتداء الملابس نفسها على مدى فترة طويلة من الزمن وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على صحة الطفل، ورابعاً قد يعمل الأطفال خارج الملجأ ضد إرادتهم في ظل ظروف سيئة واستغلالية (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠١٨).

يوجد بعض البرامج أو التدخلات لمنع العنف تم تصميمها خصيصاً لهؤلاء الأطفال، بعض الاستراتيجيات المختارة مستمدة في المقام الأول من الحزم التقنية لمنع العنف، والتي تمثل أفضل الأدلة المتاحة فيما يتعلق بأساليب منع العنف ضد الأطفال أو الحد منه في سياق أشمل، وتشمل اقتراحات للبلدان المحلية والدولية والمنخفضة والمتوسطة الدخل، وتندرج هذه الاستراتيجيات

تحت أنشطة الوقاية والتدخل التي تستهدف جميع مستويات التكنولوجيا الاجتماعية وهي: الفرد والعلاقة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

يمثل الأطفال غير المصحوبين بذويهم فئة مستضعفة، ليس فقط لأنهم يعيشون في وضع صعب نسبياً بوصفهم لاجئين قُصّر يعيشون في بلد آخر، ولكنهم يواجهون أيضاً مخاطر أخرى بسبب غياب والديهم مثل التجارب المؤلمة أو الاستغلال أو سوء المعاملة، وبالتالي قد يهدد ذلك رفاههم العاطفي مما يؤدي إلى مشاكل عاطفية وسلوكية خطيرة (ديرلويين وبروكارت، ٢٠٠٨).

بدائل السياسات:

تعد مشكلة الأطفال غير المصحوبين بذويهم المهاجرين من مصر ظاهرة هامة نظراً للعدد الكبير من المحافظات والمناطق المتضررة منها، ولا تزال السياسات في هذا المجال في مرحلة البداية ويجب تحسينها فيما يتعلق بعملية تحليل الأسباب والتداعيات وبدائل السياسات الموجودة حتى الآن.

يوجد اثنان من التحديات الرئيسية التي تواجه إصدار سياسة فعالة وواقعية لمعالجة مشكلة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم في مصر، فمن ناحية يكمن التحدي الأول في التعامل مع عوامل الطرد، مثل قلة فرص العمل وانخفاض مستوى الخدمات التعليمية، ومن ناحية أخرى تلعب عوامل الجذب مثل فرص العمل الأفضل والمعيشة ذات الجودة المرتفعة دوراً كبيراً أيضاً.

بتقييم الوضع الديموغرافي والاقتصادي في المحافظات المستهدفة وعوامل الطرد والجذب للأطفال المهاجرين في مصر وتحليل الجهود والأنشطة العامة التي تنفذها مختلف السلطات المسؤولة يتبين وجود العديد من البدائل والقرارات التي يجب اتخاذها، إلا أنه - لأغراض ورقة السياسات والأولويات التي يمكن أن تساعد في تخفيف تداعيات هذه الظاهرة - تم تقسيم خيارات السياسات إلى أربع فئات قطاعية: وهي الخيارات الوقائية والخيارات الحمائية وخيارات المقاضاة وخيارات الشراكة، ويستند هذا التصنيف القطاعي إلى إطار المنظمة الدولية للهجرة في تقرير لها بعنوان «الأطفال المهاجرون المصريون غير المصحوبين بذويهم» (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦).

يعد الهدف العام للخيارات هو منع الهجرة غير النظامية للأطفال المصريين من خلال زيادة وعي المجتمع بالمخاطر التي يواجهها الأطفال في رحلتهم عبر البحر الأبيض المتوسط وبعد الوصول إلى السواحل الأوروبية.

البدائل الوقائية:

لا شك أن النهج الوقائي للتدخل في قضية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم يجب أن يكون الأكثر أهمية على قائمة أولويات الحكومة وخاصة مع استعداد صناع القرار لمكافحة هذه الظاهرة.

يعد الوضع الاقتصادي الضعيف للعائلات الريفية أحد العوامل الملحة التي تدفع الأسر إلى إرسال أطفالها إلى البحر لإيجاد فرص أفضل، ومن المهم للغاية حماية العائلات الأقل حظاً وإيجاد طريقة

منتظمة لتوفير التغطية لهم من خلال برامج الدعم الوطنية مثل برامج التحويل النقدي المشروط تكافل وكرامة، وسيكون هذا البديل من شأنه منع إجبار بعض الأسر لبعض الأطفال على الهجرة، وسيعمل دمج الأسر في شبكة الأمان الاجتماعي على تشجيعهم على الاستفادة من الفرص المتاحة في بلدهم.

يجب تعزيز وزيادة الفرص المحدودة في سوق العمل لتسمح بدخول عمال جدد من المحافظات التي تعاني من الأعداد الكبيرة من الأطفال المهاجرين، ويجب أن يتماشى هذا الخيار مع تزويد الأطفال والمراهقين بمهارات حياتية وعملية لتمكينهم ليكونوا عمالاً جيدين في مجتمعاتهم وفي النظام الاقتصادي المحلي، ويمكن أن يشمل هذا الخيار أيضاً تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على القيام بواجبها في مساعدة المجتمع الذي تعمل به.

وفيما يتعلق بالفرص المتاحة في سوق العمل، يجب على المحافظات التي ترتفع فيها نسبة هجرة الأطفال وضع استراتيجيات لإعطاء الأطفال بدائل آمنة تمثل حافز لهم للبقاء في قريتهم.

يجب إنشاء وحدات إدارية لتسهيل أعمال المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل الهيكل الإداري للمحافظات، ويجب أن تتولى تلك الوحدات دعم الشركات الراغبة في مساعدة المجتمع في عملية إيجاد الطريق القانوني للعمل والمستفيدين الأكثر استحقاقاً لمشروعاتها وبرامجها، وتتلخص المهام الرئيسية التي ستكلف بها تلك الوحدات في تقييم الحاجات والتنسيق والدعوة والمناصرة وعملية مواءمة الاختيارات، ويمكن لهذه الوحدات أيضاً التخطيط لحمالات التمويل الجماعي بالإضافة إلى ربط المصريين بالخارج بالمجتمعات المحلية في الوطن.

على الرغم من أن القضية تتعلق بالأطفال المصريين وسلامتهم، إلا أنه يجب توعية العائلة بأكملها - وحتى المجتمع بأسره - بمدى بشاعة الرحلة عبر البحر ومدى صعوبة الوصول بنجاح إلى أي من السواحل الأوروبية، حيث يجب التوعية بظروف الملاجئ التي يتم فيها احتجاز الأطفال المهاجرون لفترة طويلة وإمكانية تعرضهم لسوء المعاملة والإيذاء، ويجب تغيير النظرة التي تعزز من الاعتقاد بأن هذه «رحلة الأقوياء والطموحين»، لأن الرحلة غير يسيرة على الجميع، ويمكن الاستفادة من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي في تنفيذ استراتيجية فعالة للوصول إلى عدد هائل من أفراد المجتمع، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم توعية قادة المجتمع مثل الأئمة في المساجد والقساوسة في الكنائس والمدرسين في المدارس والأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في المجال الصحي، وبالتوازي مع رفع الوعي بالمجتمع، يجب تقديم برنامج مكثف لرفع الوعي للوالدين وأفراد الأسرة، إذ يحتاج الوالدان إلى استيعاب المخاطر التي تواجه أطفالهم عندما يذهبون في رحلة عبر الجهول.

وعلى الجانب الآخر، يعد التعليم أحد أكثر الطرق فعالية لمنع الهجرة غير النظامية، حيث يعد تحسين جودة التعليم وتعزيز صلته بمتطلبات سوق العمل أمراً بالغ الأهمية، وللتعليم فوائد متعددة في حل هذه المشكلة ويعمل كحلقة في سلسلة إلى جانب خيارات السياسة الوقائية الأخرى،

ويجب البدء من المدارس والمرافق التعليمية، حيث ينبغي أن تبدأ عملية التحسين في سن مبكرة من خلال الإلزام والحوافز - في الوقت نفسه - من جانب شبكات الدعم الاجتماعي لتشجيع الأسر على إرسال أطفالهم إلى المدرسة بدلاً من إرسالهم إلى البحر، ويعتبر إنشاء المدارس المجتمعية أمراً مفيداً، حيث يمكن للطلاب تلقي التعليم المهني فيها وزيادة مهاراتهم، خاصة إذا كانت أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تشارك في إنشائها.

يجب إجراء البحوث الدقيقة التي تستند إلى الأدلة، وهناك حاجة إلى تحليل الكمية المتزايدة بشكل كبير من البيانات عن ظاهرة الهجرة والقضايا ذات الصلة ضمن دراسات دقيقة، وسيكون تحليل الإحصائيات الحالية الجديدة وعلاقتها من شأنه تقديم نظرة قيمة لكيفية حل المشكلة باستخدام الأدوات الأكثر ملاءمة، حيث يعد بناء قاعدة بيانات شاملة للجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والثقافية لقضية هجرة الأطفال غير النظامية أمراً ضرورياً وليس ترفاً، ولمواجهة هذا التحدي ينبغي على كل محافظة تشجيع مراكز البحوث القائمة على التركيز على هذه القضية، بالإضافة إلى إنشاء مراكز فكرية متخصصة في حالة عدم وجود قدرات كافية. تهدف جميع الخطوات في النهج الوقائي إلى منع الظاهرة من الحدوث من خلال تحسين جودة الحياة في المناطق المستهدفة، وهناك عوامل مهمة قد تساعد في تحقيق هذا الهدف مثل (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٠١٦) (منظمة اليونيسيف، ٢٠١٧) (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦):

- بناء قاعدة بيانات شاملة للحالات والأحداث ذات الصلة بحيث تشمل الحقائق الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والثقافية ذات الصلة بالقضية والمناطق المستهدفة، وسيؤدي ذلك إلى تشجيع الأنشطة البحثية التي تستند إلى الأدلة ودعم اتخاذ القرار وفقاً لها.
- إنشاء وحدة إدارية على أساس المواطنة لتيسير أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تنفذها الشركات متعددة الجنسيات وستكون مهمة هذه الوحدة الإدارية في كل محافظة مستهدفة مؤامة فرص العمل مع المستفيدين المحتملين.
- التنسيق مع برنامج الدعم الوطني تكافل وكرامة لتشجيع الأسر على إرسال أطفالهم إلى المدرسة بدلاً من إرسالهم إلى البحر.
- تصميم برنامج وطني لرفع الوعي باستخدام وسائل الإعلام المتاحة وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي، ويجب دعوة أبرز مقدمي البرامج الحوارية ونجوم السينما وكرة القدم وقادة الفكر للمشاركة في حملة توعية.
- تشجيع المشروعات الجديدة والمشروعات كثيفة العمالة وتدريب الشباب على مهارات العمل ومساعدتهم على الوصول إلى عالم ريادة الأعمال، وهو ما سيعزز من الفرص في سوق العمل.

وبالتالي سيعمل النهج الوقائي مع خيارات السياسة المقترحة في هذه الورقة على إنشاء قاعدة دفاعية متكاملة وتمكين المجتمع من تكوين حصانة ضد الفهم الخاطيء والقوالب النمطية للهجرة إلى البلدان الأوروبية، على أن يتم هذا بالتوازي مع جودة التعليم الذي يشكل حجر الأساس في التدخلات التنموية، إذ سيعمل التعليم على توعية الأطفال الذين يكبرون بأن السفر إلى الخارج لا يعني بالضرورة حياة أفضل.

وعلى الجانب الآخر سيعمل إنشاء الوحدة المقترحة في كل محافظة مستهدفة على تيسير التفاعل بين الاحتياجات الحقيقية للمجتمع والموارد الحقيقية المتاحة من جانب الشركات وأصحاب المصلحة الآخرين، وسيؤدي هذا التنسيق إلى خلق المزيد من فرص العمل وتقليل الرغبة في المغادرة لنقص فرص العمل.

ويدعم حزمة خيارات السياسة الوقائية تلك كل من الإرادة السياسية والخطة الاستراتيجية رفاهة الطفل في مصر، إلا أنه يوجد بعض الصعوبات في تغيير الهيكل الحكومي عن طريق إضافة وحدة إدارية في كل محافظة لتيسير أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يصعب أيضاً الوصول إلى أسر بأكملها وتغيير طريقة تفكيرهم فيما يتعلق بهجرة أطفالهم، كما أن ضعف التواصل ونقص التعاون يمثلان نقطة ضعف في هذه الحزمة لأنها يمكن أن تسبب سوء الفهم وإضاعة الوقت والجهود.

البدائل الحمائية:

يمكن للنهج الحمائي أن يلعب دوراً مساعداً في مكافحة الهجرة غير النظامية للأطفال المصريين والاندماج في نهاية المطاف مع النهج الوقائي، ويهدف هذا النهج إلى علاج وتقليل تداعيات الهجرة غير النظامية على الأطفال وأسرهم.

أولا يؤدي منح الأطفال المهاجرين غير النظاميين فرصة للعودة إلى منازلهم إلى حمايتهم من التعرض للإيذاء والضياع في مجتمعات لا ترحب بهم، ويجب أن يتم تصميم برنامج بشكل متقن بالتعاون بين مصر والدول المضيفة لمساعدة الأطفال على العودة وإعادة الإندماج مع أسرهم، وهذا النوع من برامج المساعدة في العودة الطوعية وإعادة الإندماج - وهو أحد برامج المنظمة الدولية للهجرة بالأساس - يؤدي إلى الحماية من الإصابة بالأمراض والمخاطر المهددة للحياة، ويجب أن تبدأ برامج المساعدة في العودة الطوعية وإعادة الإندماج باتفاق لتأمين ظروف معيشية لائقة أثناء رحلة العودة.

يجب أن يعمل كل من المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ولجنة حماية الطفل في المحافظات معاً لتعزيز آليات الحماية القائمة وإنشاء برنامج المساعدة في العودة الطوعية وإعادة الإندماج للأطفال المصريين المهاجرين غير النظاميين، على أن تشمل هذه البرامج علاج الأطفال الذين تم إنقاذهم من الصدمات وتقديم

الدعم النفسي والاجتماعي من أجل إعادة تأهيلهم بأمان.

ترى ورقة السياسات هذه أن المنظمة الدولية للهجرة هي إحدى أصحاب المصلحة الرئيسيين التي توفر برنامجاً مساعداً لعودة المهاجرين غير الشرعيين وإعادة إدماجهم، وخاصة الأطفال غير المصحوبين بذويهم، ويكون الوضع المثالي لتنفيذ برامج المساعدة في العودة الطوعية وإعادة الاندماج من خلال التخطيط لتقييم حقيقي للاحتياجات للعائدين وأسرههم الذين يلعبون دوراً هاماً في عملية إعادة الإدماج، وهناك العديد من الاحتياجات المتوقعة التي يمكن تلبيتها من أجل إعادة إلحاق الأطفال العائدين بالنظام التعليمي وهي: تقديم برامج التدريب المهني التي تلبى احتياجات سوق العمل، وتشجيع الشركات الجديدة وريادة الأعمال، وتوفير فرص العمل المناسبة للعائدين وأفراد أسرهم.

يعد رصد وتقييم الجهود التي تهدف إلى دعم العائدين ومحاولاتهم لإعادة الاندماج خياراً أساسياً للسياسة، ويجب أن يصاحب عملية تنفيذ برنامج المساعدة في العودة الطوعية وإعادة الاندماج استمرار إجراء الأبحاث وتحليل البيانات لوضع مؤشرات ملموسة للتنفيذ والنواتج التي يسفر عنها، وبالتالي سيتم بناء معرفة محدّثة حول هذه الظاهرة وعناصرها، مثل عوامل الطرد للطفل المهاجر غير المصحوب بذويه وحجم وقوة شبكات التهريب وعوامل الجذب وإمكانية إعادة دمج الطفل العائد.

يجب أن يستند النهج الجمائي - الذي يهدف في الأصل إلى تخفيف تداعيات ظاهرة الهجرة غير النظامية - إلى برنامج وطني لعودة وإعادة إدماج الأطفال الذين يهاجرون بشكل غير نظامي من خلال الإجراءات الضرورية التالية (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٠١٦) (منظمة اليونيسيف، ٢٠١٧) (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦):

- تعزيز نظام آليات الحماية خاصة بالنسبة للأطفال في الحجر الصحي لأي بلد أوروبي.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي الملائم للأطفال الذين يتم إنقاذهم وعائلاتهم من أجل إعادة تأهيلهم وإعدادهم لبرنامج إعادة الاندماج.
- ضمان فرصة إعادة الالتحاق بالتعليم للأطفال في سن التعليم الإلزامي.
- تقديم التعليم والتدريب المهني للعائدين المستعدين للعمل ولأفراد أسرهم لتشجيع الاتجاه نحو الشركات العائلية.
- تشجيع المشروعات والمؤسسات التجارية الجديدة في المحافظة المستهدفة لإتاحة المزيد من فرص العمل.

وكنتيجة للنهج الجمائي وأنشطته المتعددة ستكون هناك فرصة للأطفال المشاركون بالفعل في الهجرة غير النظامية، حيث يتيح لهم رؤية فرصة للعودة ويشجعهم على تغيير مصيرهم، ويجب أن تقوم الأنشطة التي تهدف إلى حماية الأطفال المعرضين لخطر الهجرة غير النظامية بتنبية الأسر وتشجيعهم على إعادة أطفالهم، بالإضافة إلى منع المرشح المحتمل للهجرة غير النظامية من النظر للهجرة كخيار.

بدائل المقاضاة:

يشكل الإطار التشريعي جانب هام للسيطرة على مثل هذه القضية متعددة الأبعاد، وبإلقاء نظرة سريعة على العوامل الرئيسية التي تؤثر على قرار السفر بشكل غير شرعي عبر البحر يمكننا أن نرى سبب أهمية القانون، حيث تشمل هذه الأسباب أفراد الأسرة والأقران والمهربين والمهاجرين الذين ينجحون في الوصول إلى وجهتهم، ويجب وضع قوانين مكافحة التهريب استناداً إلى ظروف حقيقية على أن تفي في الوقت نفسه بالمعايير الدولية والاحتياجات المحلية، وتعد الدعوة إلى إصدار المزيد من القوانين للتعامل مع هذه المشكلة أمراً ضرورياً، ومن ناحية أخرى يجب على أصحاب المصلحة المهتمين، مثل المشرعين والبرلمانيين وجماعات الضغط ومنظمات حقوق المهاجرين مراجعة السياسات الحالية بما يتماشى مع حقوق الطفل ورفاهه.

وقد صدر قانون لمكافحة التهريب في عام ٢٠١٦، حيث قدمته الحكومة المصرية في نوفمبر ٢٠١٥ إلى البرلمان، ومؤخراً تم إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون في عام ٢٠١٨، وعلى الرغم من أن ذلك يعد خطوة جيدة نحو منع الهجرة غير النظامية، لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتطوير الكفاءات والموارد اللازمة لإنفاذ القانون بشكل فعال، لذا يعد بناء القدرات أحد المتطلبات الأساسية لإنفاذ القانون، وتعد برامج بناء القدرات التي تتم بالتعاون بين المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية الطريقة الصحيحة لنقل الخبرات ورفع مستوى أداء الموظفين الحكوميين، ويمكن أن تشمل برامج بناء القدرات تبادل الزيارات مع دول جهة الوصول ومصر وتبادل أفضل الممارسات في مجال مكافحة هجرة الأطفال.

يجب مقاضاة المهربين وأي من الشبكات المتعاونة معهم وتطبيق عقوبات شديدة عليهم، ويجب زيادة العقوبة لأي فرد يشارك في أنشطة التهريب، حيث يشكل سماسة الهجرة غير الشرعية خطراً، وسوف تمنعهم محاكمتهم من جذب مزيد من الضحايا، وأخيراً سيضمن نظام العقوبات معاقبة الآباء الذين يرسلون أطفالهم في رحلة خطيرة عبر البحر.

وحتى يتم تناول هذا النهج يوجد عدد من الإجراءات الواضحة التي يجب متابعتها (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٠١٦) (منظمة اليونيسيف، ٢٠١٧) (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦):

- بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون من خلال الزيارات والدورات التدريبية للموظفين الحكوميين ورجال الشرطة والقضاة وغيرهم من الأخصائيين الاجتماعيين الذين سيشاركون في إنفاذ القانون ولوائحه.
- إصدار اللوائح والقرارات الوزارية الداعمة من أجل فرض عقوبات للقانون بالطريقة الصحيحة.
- التأكيد على مسؤولية الوالدين والجريمة الذي سيتم اتهامهم بها إذا اشتركوا في هجرة طفلهم، وبالإضافة إلى ذلك يجب الإعلان عن العقوبات في قضايا حقيقية كدليل على جدية القانون.

إن إنفاذ القانون ولائحته التنفيذية - علاوة على إضافة المزيد من اللوائح والقرارات - سيستكمل الإطار التشريعي اللازم لمعالجة المشكلة، ومن ناحية أخرى سيعمل تعزيز قدرات المشاركين في التنفيذ على وضع القانون في المكانة المناسبة في ظل مسؤوليات وأوجه مساءلة واضحة.

بدائل الشراكة:

تفرض الطبيعة المتداخلة لظاهرة الأطفال المهاجرين من مصر غير المصحوبين بذويهم التزاما على الأطراف المعنية بالتعاون وخاصة بين الحكومة المصرية ونظيراتها في بلدان المقصد بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحماية الطفل وحقوق المهاجرين، لذلك يجب أن تكون أولوية تلك الأطراف إنشاء نموذج شراكة متكامل.

يجب أن تقوم الشراكة في قضية الأطفال المهاجرين من مصر غير المصحوبين بذويهم على التفكير والتخطيط الاستراتيجي، وهناك حاجة إلى خيار سياسة يقوم بصياغة نموذج شراكة وفقاً لاستراتيجية تتداخل بخيارات السياسة الأخرى، فمن الواضح أن أحد الجوانب لن ينجح في العمل بشكل منفصل عن الجهات الفاعلة الأخرى، وستعمل استراتيجية الشراكة التي يتم التخطيط لها بشكل جيد ويشترك في وضعها جميع الأطراف المعنية على تيسير العمل معا وتحقيق أقصى قدر من نواتج جهود مكافحة الظاهرة.

ولا شك أن إبرام اتفاقات التعاون ومذكرات التفاهم على جميع مستويات الشراكة بطريقة استراتيجية أمر هام ويعد أحد المتطلبات الأساسية، ويتولى كل من المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في مصر مهمة التوقيع على اتفاقيات الجهات الفاعلة الأخرى ومذكرات التفاهم على جميع المستويات وأيضاً وضع خطط محددة الأولوية لتطبيق تلك الاتفاقيات، ويجب أن تتم هذه الاتفاقيات في ضوء الاتفاقيات الدولية، وبالتأكيد ستستفيد مصر من هذه الاتفاقيات خاصة في اكتساب الخبرات، وتحديدًا فيما يتعلق بالدعم الفني في تخطيط وتنفيذ برامج فعالة للغاية لحل المشكلة ومعالجة تداعياتها.

وتعد اتفاقيات إدارة الحدود مع دول البحر الأبيض المتوسط واحدة من الفرص الجيدة لعقد اتفاقيات تعاون ثنائية يكون من شأنها مساعدة مصر في خفض عدد الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، وخاصة مع دول المقصد الرئيسية مثل إيطاليا واليونان.

ويعد تبادل المعلومات والحقائق الإحصائية حول الظاهرة بين الأطراف الفاعلة الرئيسية أحد أشكال الشراكات الإستراتيجية التي ينبغي أن تجريها مصر بانتظام، ويتضمن هذا التبادل بعض السجلات الرسمية حول الجرائم في المحافظات المستهدفة وعدد السكان وحالة البطالة وغيرها من المعلومات والأفكار ذات الصلة التي يمكن استخدامها في عملية صنع القرار والتخطيط والتنفيذ.

يوجد مشاكل متكررة وأنماط خطيرة لجذب الأطفال لاستغلال مدخرات عائلاتهم في السفر مع المهربين، لذا تظهر الحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة لتغطية هذه التفاصيل المعقدة على

أن تتسم بالمرونة الكافية لتشمل التفاصيل الكاملة من جميع الجهات الفاعلة الرئيسية والشركاء المعنيين، وبالتالي تعد أفضل طريقة لإنشاء قاعدة البيانات الشاملة تلك هي التعاون بين الحكومة المصرية و/ أو المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والمنظمات الدولية والإقليمية والسلطات الأخرى في بلدان المقصد. حتى يتم تنفيذ نهج الشراكة يعتبر ما يلي شرطاً أساسياً (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ٢٠١٦) (منظمة اليونيسيف، ٢٠١٧) (المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٦):

• وضع خطة استراتيجية للشراكة على المدى الطويل، وهو ما يشمل اتفاقيات إدارة الحدود مع جميع الدول المجاورة التي يجب أن يتم فيها إيضاح التعاون لعودة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم.

الخلاصة والتوصيات:

إن الأسباب الرئيسية لمشكلة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم في مصر متنوعة ومعقدة، ويتطلب هذا التنوع والتعقيد في الأسباب تدخلاً استراتيجياً متعدد الأبعاد في تناول المشكلات الاقتصادية الاجتماعية ذات الصلة، وقد وضحت هذه الورقة نهج يضم أربعة أركان لتشمل مجموعة من الحلول البديلة في صورة خطط مرحلية، وتتلخص الأركان الأربعة للتدخل في النهج الوقائي والنهج الحمائي ونهج المقاضاة ونهج الشراكة، وتتسم الخيارات البديلة أيضاً بالتنوع والتباين من حيث الأهمية والجدوى، لذا حتى يتم التوصل إلى طريقة موضوعية لتقييم مجموعة البدائل كاملةً وتقديم التوصيات المناسبة، تم إجراء تحليل (PASTEL) لتقييم كل خيار وصلاحيته وجدواه من الناحية السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والتشريعية.

وتوصي هذه الورقة بإطلاق حملة توعية في جميع أنحاء مصر مع التركيز بشكل خاص على المحافظات ذات أعلى معدلات لهجرة الأطفال، على أن تستمر هذه الحملة ويتم تكرارها لفترة طويلة، ويجب أن يكون كل من المجلس الأعلى للطفولة والأمومة واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ومنظمة اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة وبلدان البحر الأبيض المتوسط من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا النشاط بقيادة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، ويمكن أن يتضمن ذلك هدف تغيير آراء الفرد والأسرة تجاه الهجرة غير النظامية للأطفال عن طريق تغيير معتقداتهم من خلال البيانات الإعلامية في القنوات التلفزيونية والإذاعية، حيث يوجد حاجة ماسة لتناول المعايير الاجتماعية والسلوكية، ويمكن للأفلام والبرامج التلفزيونية تناول هذه المشكلة وتداعياتها بشكل مباشر أو غير مباشر في السيناريوهات والنصوص، ويجب أن يتم تدريب قادة المجتمع تدريباً جيداً مثل الأئمة في المساجد والقساوسة في الكنائس والمدرسين في المدارس من أجل تعريف أفراد المجتمع بالنتائج السلبية لهجرة الأطفال، وسوف يناصر هؤلاء الأشخاص تغيير المفهوم الخاطئ المنتشر بأن الهجرة غير النظامية ستؤدي إلى حياة أفضل.

يُعد إتاحة الوصول إلى التعليم الجيد بشكل عادل خياراً محورياً، حيث توجد حاجة ملحة لزيادة الاستثمار في التعليم في المحافظات المستهدفة، ويعد بناء المدارس الجديدة وتوفير نظام تعليمي يستجيب لسوق العمل أمر بالغ الأهمية، لذا يجب أن يتم توفير مزيج من الفرص التعليمية وفرص العمل لجذب الأطفال للبقاء في مصر، وفي الوقت نفسه يجب أن يجد العائدون مكاناً في نظام التعليم، ومن أفضل طرق إعادة دمج العائدين أن يتم تسجيلهم في المدارس من أجل تزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل وإعادة تأهيلهم للمشاركة في المجتمع، ويعد هذا التعليم الجيد أساس بناء مجتمع قادر على رعاية الأطفال به ومستدام في تنميته.

وتؤكد ورقة السياسات هذه على أهمية توفر صحة المعلومات وكفاية الأبحاث المستندة إلى الأدلة، ويجب أن يقوم برنامج العودة وإعادة الاندماج على معرفة قوية وبحوث تم إجراؤها بشكل متقن، وخاصة وفقاً لاحتياجات المجتمع، وتوصي هذه السياسة بزيادة هامش أبحاث السياسات في مجال الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم وتقتصر سياسات تهدف إلى مخاطبة مختلف أصحاب المصلحة، مع تقديم توصيات وخيارات من وجهات نظرهم، ويجب على الجهات الفاعلة المحورية مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر توفير قواعد بيانات متكاملة تجمع المعلومات والإحصائيات والبحوث والرؤى المتاحة حول هذه الظاهرة وإتاحتها لجميع الباحثين ومراكز البحوث وصناع القرار من أجل تعزيز فعالية أنشطة التدخل.

يعد القطاع الخاص أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين من زاوية تمويل المشاريع التعليمية ودعم سوق العمل من خلال إنشاء فرص تجارية جديدة، وهناك حاجة لإنشاء وحدة إدارية لتيسير المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة العلاقة بين جهود القطاع الخاص واتجاه السياسة الاقتصادية في المحافظات المستهدفة، وسيؤدي إنشاء هذه الوحدة الإدارية في الهيكل الإداري للمحافظة تحت إشراف المحافظ إلى منحها سلطة إدارة الموارد المتاحة وفرصة تحقيق أقصى فائدة، ويجب أن تتولى تلك الوحدات دعم الشركات الراغبة في مساعدة المجتمع في عملية إيجاد الطريق الصحيح والمستفيدين الأكثر استحقاقاً لمشروعاتها وبرامجها، وتتلخص المهام الرئيسية التي ستكلف بها تلك الوحدات في تقييم الحاجات والتنسيق والدعوة والمناصرة وعملية مواءمة الاختيارات، وسيتم تحقيق خطوات سريعة وإيجابية في مكافحة مشكلة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم في مصر من خلال تنفيذ حزمة التدخلات المقترحة.

Al-Malt, A. (2018). Egypt.. Serious steps to combating illegal migration. Retrieved 2018, from <http://www.sis.gov.eg/Story/168832?lang=ar>

Clemens, M. A. (2017). Violence, Development, and Migration Waves: Evidence from Central American Child Migrant Apprehensions. SSRN Electronic Journal. doi:10.2139/ssrn.3013379

Committee on the rights of the child, report of the 2012 day of general discussion on the rights of all children in the context of international migration (2012). retrieved from: https://www2.ohchr.org/english/bodies/crc/docs/discussion2012/2012crc_dgd-Childrens_rights_internationalmigration.pdf

Derluyn, I., & Broekaert, E. (2008). Unaccompanied refugee children and adolescents: The glaring contrast between a legal and a psychological perspective. *International Journal of Law and Psychiatry*, 31(4), 319-330. doi:10.1016/j.ijlp.2008.06.006.

Global detention project. (2018). Egypt Immigration Detention. Retrieved 2018, from <https://www.globaldetentionproject.org/countries/africa/egypt>

IOM (2016). Egyptian Unaccompanied Migrant Children: A case study on irregular migration. Retrieved from https://publications.iom.int/system/files/egyptian_children.pdf

IOM (2017). Youth on the move: Research report. Retrieved from http://www.mixedmigrationhub.org/wp-content/uploads/2015/02/REACH_ITA_Report_MMP_MHub_Youth-on-the-move_Final.pdf

Menjívar, C., & Perreira, K. M. (2017). Undocumented and unaccompanied: Children of migration in the European Union and the United States. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 1-21. doi:10.1080/1369183x.2017.1404255

MIGRATION DATA PORTAL. (n.d.). Child migrants. Retrieved 2018, from <https://migrationdataportal.org/themes/child-migrants#definition>

National Council for Childhood and Motherhood (2015). Childhood and motherhood strategy 2015-2020. Cairo: NCCM.

NCCM (2018). Policy for Action: Protecting Egyptian Children on the Move, NCCM Child Rights Observatory, Policy for Action: Issue 2, p7.

NCCPIM (2016). Unaccompanied children illegal migration: an executive summary. Cairo: NCCPIM.

NCCPIM (2018). Illegal Migration of Egyptian Unaccompanied Children. Retrieved 2018, from http://nccpimandtip.gov.eg/facts_and_estimates/illegal-migration-egyptian-unaccompanied-children

NIELSEN, N. (2018). EU promotes 'Egypt model' to reduce migrant numbers. Retrieved 2018, from <https://euobserver.com/migration/142878>

Report of the Committee on the Rights of the Child. (2006). New York: UN.
Unaccompanied Child Migrants Reaching the Age of 18 (2018). Child Care
Policy, Strategy and Principles. Retrieved from http://hertschildcare.proceduresonline.com/chapters/p_uasc.html#ucm_18

UNICEF (2014). Rights under the Convention on the Rights of the Child.
Convention on the Rights of the Child. Retrieved from www.unicef.org/crc/index_30177.html

UNICEF(2017). A Deadly Journey for Children: The Central Mediterranean Migration Route. New York: UNICEF. Retrieved from: https://www.unicef.org/publications/files/EN_UNICEF_Central_Mediterranean_Migration.pdf

UNICEF (2017). A Deadly Journey for Children: The Central Mediterranean Migration Route. Retrieve from www.unicef.org/publications/index_94905.html

أسلوب PASTEL لتقييم خيارات السياسة

الجانب القانوني	الجانب التكنولوجي	الجانب الاقتصادي	الجانب الاجتماعي	الجانب الإداري	الجانب السياسي	
١	١	١	١	١	١	بناء قاعدة بيانات شاملة
١	١	٠	١	١	١	إنشاء وحدة إدارية على أساس المواطنة لتيسير أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات
١	١	١	٠	١	١	الجمع بين برنامج الدعم والتعليم
١	١	١	٠	١	١	تصميم برنامج وطني لرفع الوعي
١	١	٠	١	١	١	تشجيع المشروعات الجديدة والمشروعات كثيفة العمالة
١	١	٠	١	١	١	بناء القدرات لإنفاذ القانون
١	١	١	١	١	١	إصدار اللوائح والقرارات الوزارية الداعمة

الأطفال المنقلون: الأطفال المصريون المهاجرون غير المصحوبين بذويهم

١	١	١	١	١	١	التأكيد على مسؤولية الوالدين
١	١	١	١	٠	١	وضع خطة استراتيجية للمشاركة على المدى الطويل

ملتقى السياسات العامة عندما تجتمع الدقة والإبداع

ملتقى السياسات العامة هو مبادرة بدأت في كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة في أكتوبر ٢٠١٧، وتهدف إلى سد الفجوة في مجال بحوث السياسات من خلال تقديم الآلية التي يمكن بواسطتها العمل على صياغة الأفكار الجيدة والإجابات المنطقية والحلول الهادفة ومناقشتها وصلتها واختبار صحتها وعرضها على صناع السياسات في شكل منظم شديد الوضوح ممتد الأثر، وذلك بهدف حل العضلات الحادة والمزمنة التي تعاني منها السياسات في مصر.

يوفر ملتقى السياسات العامة وحدة عمل يتم فيها تشكيل فرق عمل السياسات بشكل منتظم تجمع الباحثين/الموجهين في مجال السياسات من ذوي الخبرة وشباب محلي السياسات المبدعين، ليتم تزويدهم بالموارد اللازمة والتدريب والخبرات الجديدة والمساحة والأدوات وشبكات العلاقات والمعرفة والوصول إلى الخبراء، وذلك بهدف تمكينهم من التوصل إلى حلول سليمة ودقيقة ومبدعة في مجال صياغة السياسات التي تتميز بإمكانية الدعوة إليها بشكل فعال وإيصالها لصناع السياسات المعنيين ولعامّة المواطنين.

كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة

مبنى الجميل

policyhub@aucegypt.edu

تليفون: ٠٢،٢٦١٥،٣٣٢٣

موقع الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ص ب: ٧٤. القاهرة الجديدة ١١٨٣٥. مصر